كلمة جمهورية العراق في الدورة الـ 70 للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي لشؤون اللاجئين

جنيف – 7-2019/10/11

IRAQ

شكراً جزيلاً السيد الرئيس،

يود وفد بلادي ان يتقدم بالشكر الى المفوض السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين السيد فيليبو غراندي والى جميع العاملين في الوكالات الإنسانية الأممية والدولية والحكومية وغير الحكومية، ونقدر عالياً الرسالة الانسانية التي يحملونها وحجم المخاطر التي يواجهونها، كما ونثمن اهتمام المفوضية بالفئات المستضعفة وسعيها الى توفير الحماية لهم.

السيد الرئيس،

لا يخفى على المجتمع الدولي حالة النزوح الكبيرة التي شهدها العراق بسبب ظهور تنظيم داعش الارهابي واغتصابه مساحات من الاراضي العراقية عام 2014، وممارساته الارهابية والاجرامية بحق المدنيين وانتهاكه لحقوق الانسان وجرائم الاضطهاد والتكفير والاغتصاب والقتل والتي ادت الى تشريد ما يقارب من 6 مليون عراقي.

بعد انتهاء القوات المسلحة العراقية في تموز 2017 من تحرير جميع المناطق التي اغتصبها تنظيم داعش الإرهابي، باشرت الحكومة العراقية بالتعاون مع الوكالات المتخصصة بتطهير المناطق المحررة من مخلفات الحرب وتوفير الخدمات الضرورية لتشجيع العودة الطوعية للنازحين، وسريعاً ما انعكست نتائج هذا التعاون على اعداد العائدين التي بلغت خلال عامي 2017 و2018 ، 3.8 مليون شخص عائد إلى مناطقهم الاصلية في الانبار وصلاح الدين ونينوى ومن المتوقع ان ينخفض اعداد النازحين مع نهاية هذا العام الى 1.1 مليون نازح.

السيد الرئيس،

اظهرت دراسة استقصائية اجراها المركز المشترك للتنسيق والمراقبة ،وهو مركز عراقي حكومي، بان اغلب النازحين يرغبون العودة الى ديارهم المحررة من داعش بشكل عام ولكن العائق الذي يمنعهم هو الأضرار التي لحقت بمنازلهم التي دمرت جزئياً أو كلياً والبنى التحتية المدمرة، والافتقار إلى فرص العمل، وتعرضهم لأخطار مخلفات الحرب والذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية التي تركها تنظيم داعش بعد هزيمته، لذا فان الخطوات الأولى لتحقيق العودة

المستدامة يجب ان تبدأ بتنظيف المناطق من الأنقاض ومخلفات الحرب، واعادة اعمار البنى التحتية للمياه والكهرباء والمدارس والمراكز الصحية التي تضررت، وبالنظر إلى أن العديد من المعارك ضد تنظيم داعش الارهابي خاضت في المدن، فإن إعادة بناء المؤسسات الحضرية وإحياء الأسواق ستكون ضرورية لضمان العودة المستدامة.

كما ان مشاريع البيوت واطئة الكلفة التي انشاتها بعض المنظمات الدولية في محافظة صلاح الدين كان لها نتائج فورية في تشجيع العوائل على العودة الى مناطقهم الاصلية وخاصة اولئك الذين تهدمت منازلهم، واننا نامل من المنظمات والمجتمع الدولي المزيد من الخطوات في هذا الجانب.

السيد الرئيس،

تعمل حكومة العراق بجهد كبير لضمان العدالة وسيادة القانون ومساعدة المحتاجين كونه أمراً حيوياً في تحقيق الاستقرار في البلاد، كما ان تضافر الجهود الوطنية للعراق بالتعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي الانساني كانت لها نتائج ايجابية سريعة وفعالة على عودة الاستقرار وخلق ظروف مناسبة لعودة النازحين الى ديارهم ومناطقهم الاصلية.

اما على صعيد القضاء على انعدام الجنسية فقد حقق العراق الكثير من الانجازات في هذا المجال رغم انه ليس طرفاً في الاتفاقيات الخاصة بانعدام الجنسية فقد قامت السلطات العراقية المختصة بتعديل قانون الجنسية العراقي، حيث ان القانون 26 لعام 2006 الجديد ينص على منح الجنسية العراقية لكل من ولد على ارض العراق من أبوين مجهولين. ويسمح القانون للاشخاص الذين اسقطت قسراً عنهم الجنسية العراقية لاسباب سياسية او عنصرية او طائفية باستعادتها، كما ويخضع السلطة التنفيذية لرقابة السلطة القضائية في اصدارها للقرارات الخاصة بمنح او سحب او الغاء الجنسية وركز القانون المعدل على المساواة بين الرجل والمراة في منح الجنسية للاولاد. هذا وقد عملت السلطات العراقية على منح الجنسية لشريحة الغجر والعشائر الحدودية والكورد الفيليين.

السيد الرئيس،

يؤكد وفد العراق على ضرورة زيادة دعم البلدان التي تشهد حالات نزوح والتشجيع على الاستثمار فيها واعادة اعمارها ونقل التكنولوجيا الحديثة اليها لما له من اثر ايجابي في تطويق هذه الظاهرة والسعي الى عدم تحويلها الى ظاهرة اقليمية وربما تتطور لتصبح دولية.

واخيراً نغتنم هذه المناسبة لنُذَكِر المجتمع الدولي بحاجة العراق الى استمرار الدعم التقني والتكنولوجي واللوجستي ودعم اعادة الاعمار وتاهيل البنى التحتية والمؤسسات التعليمية والصحية.

وشكراً سيدي الرئيس...